

دور الميزة النسبية والتنافسية في تشكيل سلع التفوق والتخلف النسبي ((من ريكاردو إلى بورتير))

أ/محنة نصر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

Résumé;

Depuis longtemps la performance des sociétés connaît un rôle de progrès et de spécialisation dans un domaine donne et s'était bien éclairée dans les dernière phases pendant la maturité du rôle de l'état au sein de l'école commerciale et ca on le voie bien au pensée de Adam Smith dans la performance absolu ,il parait qu'il y a des états qui peuvent se distinguée a produire des marchandises et se spécialisent a leur production .Les autres états peuvent produire d'autres marchandise pour faire la spécialisation international .en s'appuyant sur les produits avantagée et les produits désavantagée selon chaque état .Enfin on arrivent a la concurrence de performance a ce point on peut distingue les marchandises de plusieurs voix; produit Recardien et produit Hekcher/oline etc.

Cet analyse a été faite statique ou dynamique et avec des avantages naturelle ou des avantage acquises .et on peut démontrée qu' on peut arrivée a simplifiée toutes les idées graphiquement qui fait éclairer que le produit suit une fonction de binais qui exprime le genre de produit .

كان لتمييز المجتمعات منذ القدم دور في تفوقها وتخصصها في مجال معين واتضح الأمر أكثر في المراحل الأخيرة إبان نزوج دور الدولة على يد التجاريين ليتجسد هذا الدور بأفكار آدم سميث في الميزة المطلقة.

وبدا أن هناك دولا تستطيع التميز في إنتاج سلع والتخصص في إنتاجها، وغيرها ينتج تلك السلع المكملة على أساس سلع التفوق و سلع التخلف النسبي لكل قطر الأمر الذي أدى إلى ظهور الميزة النسبية وأخيرا الميزة التنافسية .

وتم تصنيف السلع إلى ريكاردية وأخرى لهكشر أولين و سلع دورة المنتج الخ والتي تمت بأساس من التحليل إما استاتيكية أو ديناميكية وميزات طبيعية وأخرى مكتسبة وهذا ما سنتناوله في هذا الموضوع .

تمهيد:

إن البعد التاريخي للميزة يتجسد في تلك المجهودات الحضارية لدولة ما بين النهرين والدولة الفينيقية واليونانية، حيث ظهر في ذلك الزمان دور كبير للتجارة في خلق الفوائض على أن مساهمة الفراعنة والرومان تاريخيا كانت متواضعا في مجال التجارة الخارجية حيث كانتا زراعيتين بالدرجة الأولى واستمر الوضع على حاله إبان الحضارة الإسلامية فقد كانت التجارة وسيلة تبليغ للدين الجديد إلى أن برزت إسهامات التجاريين في تشكل السلع التزديرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر لينتهي التجاريون إلى مقولة الميزان التجاري الموافق .

1 - سلع التفوق المطلق والتخلف المطلق لدى سميث

يرى سميث أنه إذا أرادت الدولة ثروة أكثر وأدوم في إطار علمي وعملي علينا أن نلجأ إلى التجارة الخارجية والتبادل الدولي معتمدين عن الإنتاج وتصدير أكثر من سلع التفوق المطلق واستيراد لسلع التخلف المطلق فإذا كان لدينا دولتنا وسلعتان ونفترض أنهما تقومان بالتجارة الخارجية الحرة حيث تنص نظرية التكاليف المطلقة على أن تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلف مطلق أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في دولة ثانية مما لو أنتجت في الدولة الأولى وهذا يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الإقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج واتساع السوق ويمكن توضيح فكرة آدم سميث بالجدول التالي :

الدولة / السلعة	مصر	السودان
القمح	60	40
قصب السكر	30	60
معدل التبادل الداخلي	3=6	6=4

(1) كغ/ إنتاج ساعة عمل لرجل

حسب المعطيات الواردة بالجدول السابق فإن مصر تنتج ما مجموعه 90 كغ/2 ساعة عمل في حين تنتج السودان 100 كغ/2 ساعة عمل وهكذا تكون مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح في حين السودان تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج القصب السكري وبالتالي على كل دولة أن تخصص في إنتاج سلعة التفوق المطلق وتصدرها وتستورد سلعة التخلف المطلق التي هي بالنسبة لمصر قصب السكر بالنسبة للسودان هي سلعة القمح وأن معدل التبادل الداخلي لمصر هو 6 كغ قمح = 3 قصب سكري إلا أنه بالسودان 4 كغ قمح = 6 قصب سكري وإن مجموع ما ينتج في كل من الدولتين قبل قيام التجارة الخارجية هو 190 كغ من السلعتين في 4 ساعات عمل لكن بعد قيام التخصص والتبادل الدولي فإن الإنتاج سيرتفع 120 كغ لكل دولة بمجموع 240 كغ خلال 4 ساعات عمل فإذا افترضنا أنهما اتفقتا على معدل تبادل دولي 6 كغ قمح = 6 كغ قصب سكري وبالتالي ستكسب مصر 3 كغ قصب سكري و 2 كغ من القمح للسودان وذلك بمقارنة معدل التبادل الداخلي بالخارجي وسيكون المكسب الكلي لمصر هو 30 كغ قصب سكر والسودان 20 كغ قمح وبالتالي المكسب الكلي من التجارة الخارجية 50 كغ (قمح وقصب سكر).

ولكن رغم هذا لم تكن الأسس التي سطرها آدم سميث كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية وتفسير تكديس الثروة عن طريق التجارة الخارجية وسبب حصول التبادل الدولي حيث هناك حالات تعجز عن تفسيرها مثل حالة تمتع الدولة بالميزة المطلقة في إنتاج كلا السلعتين.

2 - سلع التفوق النسبي والتخلف النسبي لدى ريكاردو

وقد انطلق دافيد ريكاردو من حيث توقف سميث ليبين أن التبادل الدولي يتم على أساس النفقة النسبية وليس النفقة المطلقة ويجب الإشارة هنا إلى أن كلا من سميث وريكاردو كان يبحثان في موضوع واقعي متجسداً بتلك الأعمال لشركة الهند الشرقية وعملية المبادلة مع المستعمرات ودول الوصاية التابع لتاج البريطاني وهي عملية تبرير التدفق الثروة من المستعمرات إلى الدولة الأم وبالتالي كانت الانطلاقة الأولى بالميزة المطلقة ثم الميزة النسبية لدافيد ريكاردو الذي قدم نظريته على أساس الاختلاف في النفقات النسبية وليس النفقة المطلقة على عدد من الفروض⁽²⁾ الأساسية وأهمها استاتيكية

التحليل وثبات تكاليف السلعة وثبات المستوى التكنولوجي وتوضيح نظريته نقدم المثال الآتي⁽³⁾

الدولة	السلعة	النبذ	المنسوجات	نفقة نسبية تباين سلعي
البرتغال		80	90	0.9
انجلترا		120	100	1.2
النفقة النسبية تباين الجغرافي		0.6	0.9	

في هذا الجدول إن البرتغال تنتج كلا السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من إنجلترا، بحسب طرح سميث لا يمكن قيام التجارة الدولية بسبب سيطرة البرتغال وتميزها في كلا السلعتين لكن دافيد ريكاردو يقول بإمكانية قيام التجارة الدولية استنادا إلى النفقة النسبية آخذين بمبدأ التباين الجغرافي والذي تعتمد الصياغة الريكاردية وهو النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين أما الحالة الثانية لصياغة القانون نفسه بشروط نظرية تكلفة الفرصة البديلة تأخذ بمبدأ التباين السلعي وكما أسلفنا ومن خلال الجدول فإن البرتغال تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج كلتا السلعتين في حين انجلترا تعاني من تخلف مطلق في إنتاج السلعتين فإذا أخذنا بالمعيار الأول لتحديد مفهوم النفقة النسبية سيكون لدينا ما يلي إن النفقة النسبية لإنتاج النبيذ بالنسبة للبرتغال بالنسبة لانجلترا يساوي 0.6 أما النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة للمنسوجات في انجلترا تساوي 0.9 وبالتالي الأمر واضح فتخصص البرتغال في إنتاج وتصدير النبيذ وتستورد المنسوجات التي تخصص في إنتاجها انجلترا وهذا حسب معيار التباين الجغرافي أما بالنسبة للمعيار الثاني وهو معيار التباين السلعي وطبقا لصياغة تكلفة الفرصة البديلة فإن التكلفة أو النفقة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة للمنسوجات في البرتغال هو 0.9 أما نفقة إنتاج النبيذ بالنسبة للمنسوجات في انجلترا هي 1.2 وتكون تكلفة المنسوجات في البرتغال بالنسبة للنبيذ هي 1.12 وبالنظر إلى الحالة الأولى للبرتغال حالة النفقة النسبية لإنتاج النبيذ مقابل النسيج 0.9 وهي أقل من 1.12 تكلفة إنتاج النسيج بالنسبة للنبيذ للبرتغال وعليه من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ وتصديره وتخصص انجلترا في

إنتاج النسيج وتصديره للبرتغال حيث بالنفقة المقارنة لانجلترا تباين سلعي هي 0.83 (نسيج/نبذ) أقل من 1.2 (نبذ/نسيج) أما عن معدل التبادل الداخلي في البرتغال هو 0.8 نبذ مقابل 0.9 وحدة نسيج أما معدل التبادل الداخلي في انجلترا 1.2 وحدة نبذ مقابل 1 وحدة نسيج فإذا افترضنا أن معدل التبادل الدولي الذي سيتم على أساسه المبادلة دوليا هو 1 وحدة نبذ = 1 وحدة نسيج ومن هنا ستكون البرتغال قد ربحت 0.1 وحدة نسيج وتكون انجلترا قد ربحت 0.2 وحدة نبذ وبالتالي تكون كل من الدولتين قد استفاد من التبادل الدولي فحسب هذا المثال إن من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج النسيج وتصديره كما انه من مصلحة انجلترا التخصص في إنتاج النسيج وتصديره واستيراد النسيج من البرتغال كما إن البرتغال ستستورد النسيج من انجلترا وهكذا بعد التخصص وتقسيم العمل على أساس النفقة النسبية المقارنة تكون سلعة التفوق النسبي بالنسبة للبرتغال هي النسيج وسلعة التخلف النسبي لها هي النسيج وبلغ التفوق النسبي لانجلترا هي النسيج وبلغ التخلف النسبي هي النسيج وتكون البرتغال تحظى بميزة نسبية في إنتاج وتصدير النسيج وكذلك انجلترا لها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النسيج وعلى الرغم من انجاز الكبير والتطور الهائل الذي قدمه ريكاردو في مسألة التجارة الخارجية لكن بقيت نظريته يسودها بعض الغموض في جوانب محددة منها مثل معدل التبادل الدولي الأمثل المحتمل قد حدده ريكاردو لكن تركه كمجال⁽⁴⁾.

2. 1. سلع التفوق النسبي والتخلف النسبي حسب نظرية القيم الدولية

وتتأني مساهمة جون ستيوارت ميل بمعدل التبادل الدولي وفكرة الميزة النسبية لأنه أول من أستخدم مصطلح الميزة النسبية وليس النفقة النسبية وتجسد ذلك بنظريته القيم الدولية . وهو أول من أطلق اسم الميزة النسبية عن نظرية النفقة النسبية وقد بين الفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي فداخليا يتحدد معدل التبادل الداخلي وفق نفقة الإنتاج النسبية في حين معدل التبادل الدولي وفق جون ستيوارت ميل يعتمد على تثبيت كمية العمل واختلاف إنتاجية العمل وبالتالي تصبح الأساس لنظريته في القيم الدولية "المعتمدة على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية"⁽⁵⁾ وبالتالي إن شروط التبادل الدولي تكون "طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة

الأخرى (6) أو بعبارة أخرى الطلب المتبادل receprocal demand أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع وارداتها من الأخرى واستطاع الاقتصاديان الكلاسيكيان مارشال وادجورث أن يتما تقديم التحليل البياني لفكرة الطلب المتبادل الذي حدده جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية وهذا الرسم البياني يوضح ما تقدم:

Y: كمية النسيج ، S: معدل التبادل الداخلي في إنجلترا نبيذ/ نسيج (y/x)

dx: منحنى الطلب المتبادل للبرتغال مقابل ما تعرض من نبيذ

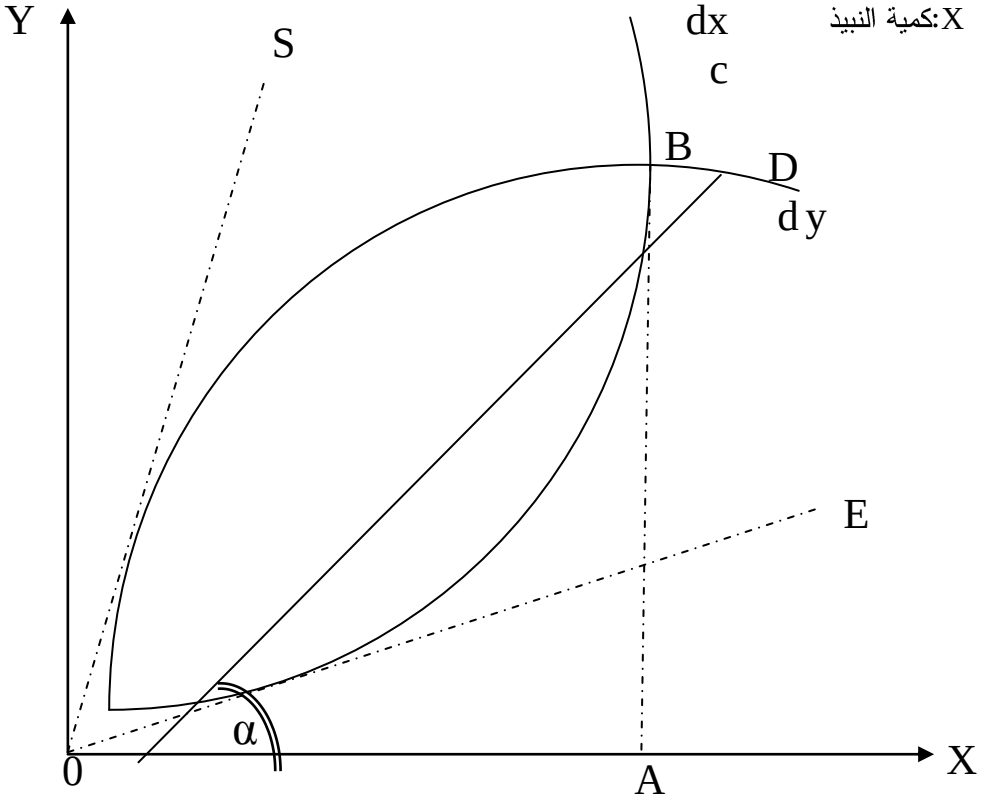
OB: خط السعر الجديد / ميله يمثل معدل التبادل الدولي هو ميل الزاوية α

=المقابل/المجاور = OB/AB

dy: منحنى الطلب المتبادل لانجلترا مقابل ما تعرضه من منسوجات

E: معدل التبادل الداخلي في البرتغال نبيذ/نسيج (x/y)

X: كمية النبيذ



يشترط في هذه الدول أن يكون تفاوتها معقولا مع العلم أن المنحنيات هي منحنيات غير عادية والحدود الخارجية لمنطقة ريكاردو والتي يقع في حدودها معدل التبادل الدولي محددة ب(OE) أما من الناحية الثانية فهي معلمة ب(OS) وتدعى منطقة ريكاردو وهي تختلف عن نقطة ريكاردو .

2.2. سلع التفوق والتخلف النسبي حسب هابولر

وكما نعلم أن نظرية ريكاردو للميزة النسبية تعتمد أساسا على مفهوم القيمة في العمل⁽⁷⁾ لتحديد قيمة السلع المتبادلة وبالتالي إن الاختلاف في النفقات النسبية ما هو إلا اختلاف في كمية العمل المستخدم في إنتاجها وكما هو واضح أنها لم تعطي بقية عناصر الإنتاج الأخرى نفس الاهتمام (ارض- رأس مال- رأس مال إنساني- تكنولوجيا) بمعنى أنها تمت فقط بالميزات الطبيعية وأهملت المكتسبة وقد تصدى هابولار إلى هذا النقص بنظريته تكلفة الفرصة البديلة كمعوض لنظرية القيمة في العمل وتنص هذه النظرية (على أنه إذا استطاعت دولة معينة إنتاج سلعة x وسلعة y فإن تكلفة الفرصة البديلة للسلعة x هي عبارة عن كمية من السلعة y التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة x وعلى هذا فإن معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنه بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما)⁽⁸⁾ وللتوضيح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإنه يتم الاعتماد على منحنيات إمكانيات الإنتاج وبالتالي إن شكل منحنى إمكانيات الإنتاج يحدد لنا ظروف تكلفة الفرصة البديلة ويمثل ميل منحنى إمكانيات الإنتاج كمية إحدى السلعتين التي تنتازل عنها الدولة لإنتاج كمية إضافية وحدة واحدة من السلعة الأخرى⁽⁹⁾ والمبدأ يشبه تماما فكرة وحساب المعدل الحدي للإحلال بين سلعتين فهو يساوي ميل الزاوية α وميل $\alpha =$ المقابل / المجاور $\Delta y / \Delta x$ ونحصل عليه كقيمة سالبة ويأخذ بالقيمة المطلقة وتعريفا هو تلك الكمية التي نتخلى عنها من y مقابل زيادة x بوحدة واحدة أما الإشارة السالبة التي نحصل عليها فهي تدل على أن المنحنى ينحدر من الأعلى إلى الأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين ولغاية هذه المرحلة فإن تصنيف السلع هو نفسه بالنسبة لريكاردو سلع تفوق و سلع تخلف نسبي أما عن التشكيلة فهي ريكاردية سلع زراعية، مواد خام

معدنية، بترولية والتي لا تحتوي مدخلات تحويلية بدرجة كبيرة ورغم المساهمة التي تقدم بها هابولار إلا أن النظرية بقي يعترئها بعض النقص في جوانب معينة⁽¹⁰⁾.

2.3. سلع التفوق والتخلف النسبي في ظل الاختلاف النسبي للنفقات الطبيعية (هكشر أولين):

أنت مساهمة إيلي هكشر وبورتل أولين خلال 1919 إلى 1939 حيث ركزت هذه النظرية على ظاهرة الاختلاف النسبي⁽¹¹⁾ في النفقات الطبيعية وليست المكتسبة ودرجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي لاختلاف المزايا النسبية بين الدول وهي نظرية كلاسيكية حديثة بمعنى أرادت تقديم ما هو كلاسيكي في صيغة حديثة تنص على أن التبادل الدولي يتم على أساس اختلاف النفقات النسبية الطبيعية للسلع تتمثل بوفرة أو ندرة في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وبالتالي تخصص بعض الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تتوفر على عناصر إنتاجها لأن توافر العنصر الإنتاجي يعني انخفاض مكافأته وبالتالي التميز فيها حيث تقوم الدولة بتصدير تلك السلعة التي تعتمد في إنتاجها على العنصر المتاح لها وتستورد تلك السلعة التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبياً واستمر هذا الحال خلال حقبة الثلاثينات والأربعينيات من القرن الماضي تمثل الأساس النظري للنفقات النسبية رغم هذا تعرضت النظرية لانتقادات وتعديلات وتستمر نظرة ريكاردو حتى خلال مرحلة هكشر أولين الميزات الطبيعية وليست المكتسبة هي المحدد لسلع تفوق وتخلف نسبي لكن بتشكيلة مختلفة هنا فسلع هكشر أولين هي (السلع النيوكلاسيكية النمطية الشائعة الاستخدام في الكتب الدراسية الحديثة ومن أمثلتها منتجات الغزل والنسيج، الحديد والصلب والسيارات)⁽¹²⁾ أو هي تلك السلع (التي يتم إنتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة يكمن شراؤها من الأسواق العالمية ويتم تصنيعها في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة)⁽¹³⁾.

والسلع تكون أنواعاً وذلك حسب توفر عنصر الإنتاج المحدد بها فإن كان العمل هو الغالب فيها سميت سلعة كثيفة العمل وإن العكس كانت سلعة كثيفة رأس المال وبالمثل نستطيع أن نقول أن هناك دول كثيفة العمل ودول أخرى كثيفة رأس المال.

ولكثافة عناصر الإنتاج ووفرته في الأقطار دور مهم في عوائد هذه العناصر فتبعاً للوفرة أو الندرة يكون العائد المناسب فالعناصر الوفيرة تعاني من عوائد متدنية وتعد في ذات الوقت ميزة للإنتاج والعناصر النادرة تكون مكافأته عالية وبالتالي نقول إن

نموذج هكشر أولين لنسب توافر عناصر الإنتاج يقوم على أساس الاختلاف في النفقات والأسعار ويعود هذا الاختلاف إلى عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج من الدول المختلفة ووفق هذا المبدأ يحصل التخصص والتصدير والاستيراد كنتيجة لقيام التجارة الخارجية حيث يقر هكشر أولين بأن "أسعار عوامل الإنتاج تتجه إلى التعادل الجزئي" (22) بتلك الأسعار المختلفة وكما أسلفنا رغم ما أنجزه هكشر أولين إلا أنها بقيت تعتمد على تلك الميزات الطبيعية وما زاد من أقولها هو لغز ليوننتيف أو الانتقال التطبيقي

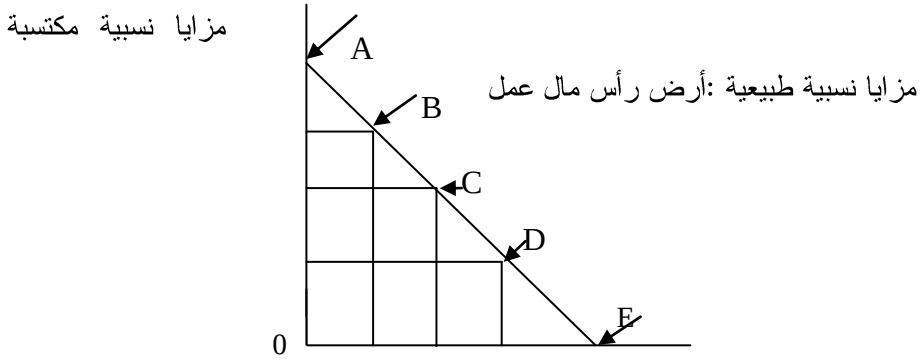
2. 4. سلع التفوق والتخلف النسبي في ظل النظرية الحديثة

واتجه البحث بعد طرح هكشر أولين ليأخذ اتجاهين اثنين اتجاه أول من خلال الدراسات التطبيقية التي قدمها B.S MENHAS لإثبات قابلية دوال الإنتاج للتبديل وأخرى تعتمد تحليل هيكل الحماية التجارية ومساهمة S B LINDER في تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها بين هذه الدول والدول النامية من ناحية أخرى ومجموع هذه المحاولات كان يهدف على حل لغز ليوننتيف وفي نفس الوقت هدم نظرية هكشر أولين أما الاتجاه الثاني فكان هدفه حل لغز ليوننتيف وفي نفس الوقت إعادة بناء نظرية هكشر أولين بمعنى تطويرها وبعد مخاض عسير بدا التحول الكامل ببروز المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية .

2. 5. سلع التفوق والتخلف النسبي في ظل المناهج التكنولوجية

إن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية هي "عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية" (14) فحينما تحصل تغيرات تكنولوجية ستأخذ إحدى الصيغتين إما اختراع أو تجديد والاختراع يأخذ بعدين: البعد الأول إيجاد سلعة لم تكن موجودة سابقاً أو الوصول إلى طريقة جديدة للإنتاج تعمل على تخفيض التكاليف أما التجديد فيكون بصورة تحسين في نوعية مواصفات المنتج الموجود بحيث يلقى قبول أكبر وبالتالي إن حدث الاختراع أو التجديد تحصل الدولة على ميزة تنافسية احتكارية تكسبها أفضلية في إنتاج وتصدير هذا المنتج. فالمناهج التطبيقية: ومنهج رأس المال البشري تعني تلك السلع كثيفة التكنولوجيا والتي تشمل الفترة 1960 إلى 2000 (15).

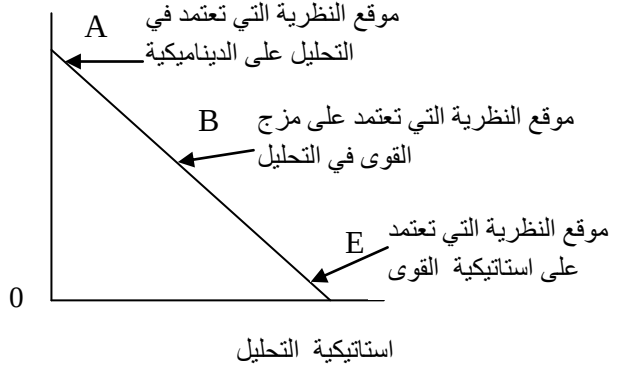
ويختلف المنهجين أثناء عملية تقدير الحجم ودور العناصر الإنتاجية فالأول يؤكد على الدور الحيوي لرأس المال البشري والثاني يؤكد على دور رأس المال المادي إضافة إلى طريقة تحليل الأول تعتمد طريقة التحليل الديناميكية والثاني طريقة التحليل الاستاتيكية ويؤكد المنهج التكنولوجي على الدور الأساسي للتطور التكنولوجي⁽¹⁶⁾ ويعدونهم أحد عناصر الإنتاج كالأرض والعمل ورأس المال⁽¹⁷⁾ وبناء على هذا التحليل يمكن أن نجمل وجهتي النظر التقليدية والتكنولوجية بأن المزايا النسبية تتكون من شقين في السلعة مزايا نسبية طبيعية ومزايا نسبية مكتسبة .



منحنى يمثل تركيبة السلعة مزايا نسبية طبيعية ومزايا مكتسبة⁽¹⁸⁾

فأي تكون السلعة سواء ريكاردية أو تكنولوجية فهي عبارة عن مزيج وبالتالي لن تخرج عن محتوى البيان السابق. والذي يبين أن السلع الريكاردية أو سلع هكشر أولين أو سلع دورة المنتج كلها ستنقل من المنطقة E إلى A...D. حيث السلع أما كثيفة المزايا الطبيعية أو كثيفة المزايا المكتسبة وحسب وجهة النظر التحليلية المختصر لتطور عملية التحليل في الانتقال من القوى الاستاتيكية إلى القوى الديناميكية والتي تشمل كل التحاليل في التجارة الخارجية من ريكاردو لغاية ظهور نظرية بورتر في الميزة التنافسية بالبيان أدناه

ديناميكية القوى المحركة للتحليل



شكل يوضح تطور نظرية التجارة الخارجية بين استاتيكية القوى وديناميكيها (19)

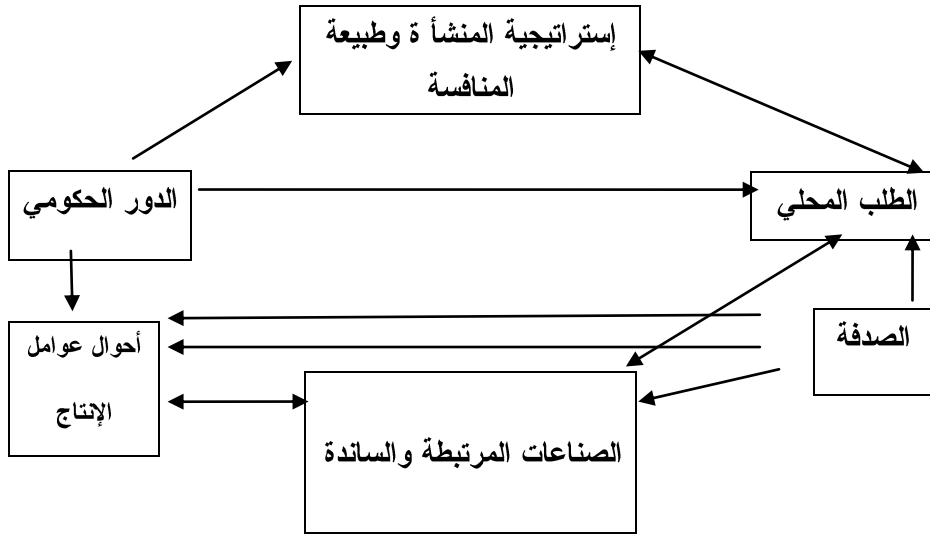
وهذا البيان يوضح لنا أنه مهما تكن من سلعة فعند تحليل محتوياتها تاريخيا وحسب ورود النظريات الاقتصادية في التجارة الخارجية فهي تتبع المراحل من الاستاتيكية نحو الدنيا الديناميكية حيث اعتمد ريكاردو ومن هذا حذوه من النظرية التقليدية من التجارة الدولية إلى غاية هكشر أولين على استاتيكية التحليل فحين اعتمد من تبعهم على ديناميكية التحليل إلى غاية بورتر دون أن يهتموا العناصر التي تعد في إطارها استاتيكية، واعتماد القوى الديناميكية في التحليل والذي يعني الثورة الصناعية الثانية (الثورة التكنولوجية والتي قوامها الطاقة والثورة الصناعية الثالثة والمعروفة بالثورة المعلوماتية وهي القائمة على صناعة أو تكنولوجيا المعلومات)⁽²⁰⁾ وما نتج عنها والذي تبنته المدارس الحديثة من التجارة الخارجية سواء في النظرية التكنولوجية حسب H. JOHNSON⁽²¹⁾ أو من تبعها فكانت كلها تسعى إلى زيادة الكفاءة النسبية من أجل اكتساب مزايا نسبية في منتجات محددة تؤهلها لسيطرة مؤقتة أو لفترة معينة ومن هنا يكمن القول إن بكل سلعة جانبان الأول ميزة نسبية طبيعية تخضع لتحليل الستاتيكي والثاني ميزة نسبية مكتسبة⁽²²⁾ ذات طبيعة ديناميكية وبالتالي إن تصنيف السلع إلى ريكاردية يعني أن ريكاردو قام بتفسير الجانب المنظور له من السلع في تلك المرحلة كالسلعة الزراعية إن الجانب المنظور منها من ناحية التميز هو تلك الميزات الطبيعية بتحليل استاتيكي وبالمثل سلعة البترول هناك دول تتمتع فيه بوفرة وأخرى بندرة ونوعية معينة ممتازة أو رديئة وكلفة استخراج عالية

أو بسيطة وهذه مزايا طبيعة اعتمد عليها ريكاردو في حين تم إهمال ذلك الجانب المكتسب أو أنه لم يكن واضحا في تلك المرحلة كمثال آخر عن السلع الزراعية في الاتجاه العكسي البذور والأسمدة وتقنيات الري الحديثة بالتحكم والآلية كلها مدخلات لميزات مكتسبة ومتحركة وغير ثابتة وبالتالي سيكون هناك جزء من السلعة الزراعية يخضع للتحليل الستاتيكي وجزء آخر يخضع للتحليل الديناميكي وبالتالي هي تخضع للبيانين السابقين الواردين فيما سبق - وبالتالي السلع حسب مزيجها نحلها فهي تختلف في درجة مزجها لما هو استاتيكي وما هو ديناميكي وأمام بروز وتطور الجانب المكتسب والديناميكي الذي يمثله المنهج التكنولوجي من نظرية التجارة الخارجية "إلا أنها بدت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر أولين" (23) رغم احتوائها على العديد من العناصر الديناميكية مثل اقتصاديات الحجم والعمل الماهر دور البحوث والتطوير والاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات وبما أن هذه الأخيرة نابت عن الدول في ممارسة معظم التجارة الخارجية وفي ظل الميزة النسبية الديناميكية التي بينها المحدثون بواسطة نماذج عديدة أهمها نموذج بوزنر حول الفجوة التكنولوجية ونموذج كروجمان الذي حاول تفسير قيام هذه الفجوة بين الشمال والجنوب ورغم كل الجهود التي بذلت إلا أن بعض الغموض بقي يسود بعض الجوانب مثل تمتع بعض دول الجنوب بميزات تنافسية في منتجات معينة وفرضية أن الابتكار يحدث مرة واحدة ويتوقف كل هذه النقاط وغيرها وخاصة من خلال تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبحت تتعاقد وتستثمر وتنتقل رأس المال من قطر لآخر وليست دول .

3 - سلع بورتر في ظل الميزة التنافسية

ومن هنا جاءت مساهمة بورتر في التجارة الخارجية لتبين هذا الدور بنظريته الميزة التنافسية حيث حاول سنة 1990 "معالجة القصور في أوجه هذه النظريات" (24) وبسبب النمو المضطرب للشركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بالتنافس فيما بينها عالميا من خلال التصدير والاستثمار وظهور الفجوات التكنولوجية "وتمتع بعض الدول النامية بميزات تنافسية في بعض المنتجات الجديدة رغم بطئ معدلات تحويلها إلا أن ذلك يعود إلى الميزة التنافسية الديناميكية المتحركة وليس الميزة النسبية الابتكارية" (25) وأن الميزة التنافسية حظيت بالعديد من التعاريف وانقسمت التعريفات إلى ثلاث رؤى أساسية

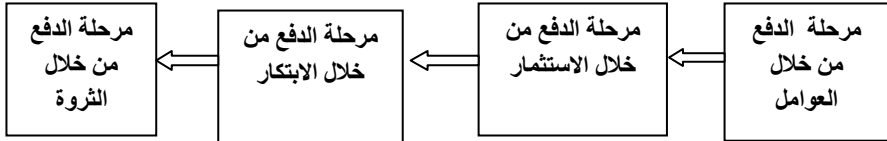
فوجهة النظر الأولى ترى تعاضد دور المنظم كمصدر للابتكار والتجديد والثانية ترى أن الابتكار والتكنولوجيا والموارد لها الدور الأساسي، والثالثة ترى من قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجة الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق نمو في نصيب الفرد من الدخل القومي "وقد سعى بورتر لتطوير نموذج هكشر أولين ونموذج دورة حياة المنتج"⁽²⁶⁾ ولقد اعتمد بورتر عند وضعه للأسس نظرية الميزة التنافسية على الفروض التي قامت عليها الميزة النسبية مثل تجانس التكنولوجيا وتجانس المنتجات ثبات الفائدة بالنسبة للحجم وعن انتقال عوامل الإنتاج دولياً. أما عن محددات الميزة التنافسية فقد بينها بورتر بأربعة عوامل وهي مجسدة بماسة بورتر وهي الطلب المحلي -الصناعات المرتبطة والمساندة - طبيعة عوامل الإنتاج - إستراتيجية المنشأة وهيكلها والمنافسة المحلية بالإضافة إلى ما سبق هناك عاملين آخرين هامين حسب بورتر وهما الصدفة والحكومة.



محددات الميزة التنافسية عند بورتر (ماسة بورتر) (27)

والشكل يوضح محدّدات الميزة التنافسية كنظام متداخل ومتكاملاً وبالنسبة لبورتر الميزة

التنافسية تمر بأربعة مراحل (28) وهي مراحل تطور الميزة التنافسية



الخاتمة:

من خلال هذا البحث يمكن أن نخلص إلى ما يلي وفق التسلسل التاريخي والعلمي لدور الميزة النسبية والتنافسية في تشكيل سلع التفوق والتخلف النسبي:

1/ في المرحلة الأولى التي مرت بها السلع من ما قبل التاريخ إلى غاية القرن السادس عشر والسابع عشر انقسمت المجتمعات بحسب مؤهلاتها إلى تجارية وزراعية وننتج عن ذلك سلع استراد وبيع تصدير أي سلع تفوق وبيع تخلف وإلى غاية التجاريين لن تغطي هذه الممارسة بشكل نظري الآن جاء التجاريون وخططوا للميزان التجاري الموافق.

2/ تطورت سلع التفوق المطلق والتخلف المطلق إلى سلع التفوق النسبي والتخلف النسبي نتيجة الأخذ والرد النظري والتطبيقي .

3/ تمت عملية تطوير سلع التفوق النسبي والتخلف النسبي ومرت بمراحل عديدة ودامت فترة طويلة نسبية.

4/ وصلت هذه السلع المرحلة الحالية في إطار الميزة التنافسية أي سلع تفوق وتخلف نسبي في إطار الميزة التنافسية.

الهوامش:

- 1- الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات /د/عبد الفتاح أبو شرارة/دار المسيرة /2007/ ص/37 .
- 2- الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات /د/ عبد الفتاح أبو شراره/مرجع سابق ص39 —40.
- 3- الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات /د/ عبد الفتاح أبو شراره /مرجع سابق ص 40.
- 4- وهي الحدود التي يقع فيها معدل التبادل الدولي وهي عبارة عن مجال Ricardo Area وهي تختلف عن نقطة ريكاردو Ricardo point
- 5- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم / مرجع سابق /ص 135.
- 6- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم / مرجع سابق /ص 135 .
- 7- تاريخ الأفكار الاقتصادية د/إسماعيل نقي د/عارف دليلة /مرجع سابق ص/272.
- 8- أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية أُرعد حسن الصرف ج 1 طبعة 2000 ص178 .
- 9- التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم /د سامي عفيفي حاتم /الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية 1993ص60.
- 10- القدرات التنافسية للاقتصاد المصري الواقع وسبل تحقيق الطموحات د/إيلي أحمد الخواجة مكتبة الشروق الدولية 2004 ص17.
- 11- نقطة الفرصة البديلة أو المضیعة .
- 12- التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 60.
- 13- التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 60.
- 14- اقتصاديات التجارة الدولية د/سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 164.
- 15- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 219.
- 16- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص 220.
- 17 - إن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا من عناصر الإنتاج (بوزنر- فرنون).
- 26- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص225.
- 18-البيان من اقتراح الباحث.
- 19-البيان من اقتراح الباحث.
- 20-اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص270.
- 21 - النظرية التكنولوجية بالتعريف تعتمد على ثلاث نماذج أساسية نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة حياة المنتج.
- 22- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص226.
- 23- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص226.
- 24- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص271.
- 25- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص272 .
- 26- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص272.
- 27- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص278.
- 28- اقتصاديات التجارة الدولية /د سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص284.